



PROVISIONAL

A/37/PV.38
26 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاربعاء ، ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار [٣٣] (تابع)
- انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيضية [١٥] (تابع)
- (ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادى والاجتماعى
- الآثار المترتبة على اطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق [١٣٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .

من المحضر .
82-63223/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع قرار (A/37/L.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوجه اهتمام الجمعية الى الطلب المقدم من المجموعة الافريقية ، والوارد في الوثيقة A/37/552 ، بشأن النظر العاجل ، بموجب البند ٣٣ من جدول الأعمال ، في طلب جنوب افريقيا لاعتماد من صندوق النقد الدولي . وقد وزع مشروع قرار حول هذا الموضوع تحت الرمز A/37/L.5 . وأعطي الكلمة لممثل غينيا بصفته رئيسا للمجموعة الافريقية ، ليقدّم مشروع القرار .

السيد كوماسا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أقدم - تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال - باسم مجموعة الدول الافريقية الأعضاء في منظماتنا ، مشروع القرار A/37/L.5 الصادر في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، المعنون " سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا " .

ان الموقف الوحشي والعنيد الذى لا يمكن تصديقه والذى تتخذه جمهورية جنوب افريقيا العنصرية - التى لا تستمر في استغلال سكان جنوب افريقيا الملونين فحسب ، بل تواصل سيطرتها الاستعمارية غير المشروعة على ناميبيا ، وتبقي على حالة الحرب على حدودها مع انغولا وفي الجزء الجنوبي منها - هو بمثابة تحدى لا يمكن ان نمر عليه مر الكرام . وسيكون من المستحيل أن تقبل الكثير عن الانتهاكات المتكررة لميثاق الأمم المتحدة ، والغطرسة الوقحة لأولئك الذين يدعمون نظام الفصل العنصرى المخزى في جنوب افريقيا بتأييد بعض الدول .

ان سياسة الفصل العنصرى الكريهه التى تنتهجها جنوب افريقيا ، والتهديد الذى تفرضه على السلم والأمن الدوليين قد حث المجتمع الدولي على أن يبحث عددا من التدابير الالزامية ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، مثل حظر الأسلحة .

ومن أجل اجبار جنوب افريقيا على أن تضع حدا لسياستها اللاانسانية للفصل العنصرى ،
اتخذ المجتمع الدولي مقررات بشأن الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا ، في القرار ١٧٢/٣٦
" دال " و " سين " المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، ويطالب ذلك القرار صندوق
النقد الدولي بأن ينهي الاعتمادات أو القروض لجنوب افريقيا .

ويشرفني في هذا السياق أن أقدم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية مشروع القرار (A/37/L.5) المؤرخ ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ لاعتماده من قبل الجمعية .

اننا ان نقدم مشروع القرار هذا ، الذي يتسم بالاعتدال في محتواه ، وبالبساطة في شكله ، والذي لم يثر أية صعوبات كانت ، مقتنعون بأن جمعيتنا سوف تعتمده بتوافق الآراء ، لكي تعرب مرة أخرى عن تأييدها لتطلعات افريقيا في الحرية والسلم . والواقع ان مشروع القرار ينص ببساطة في فقراته الأربع من المنطوق على ما يلي :

١ - ترجو مرة أخرى من صندوق النقد الدولي ان يمتنع عن منح جنوب افريقيا أية اعتمادات أو غيرها من المساعدات ؛

٢ - تحت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على اتخاذ الاجراء المناسب لتحقيق هذه الغاية ؛

٣ - تحت مجلس الأمن على أن ينظر في هذه المسألة في أقرب وقت مستطاع ، بغية اتخاذ اجراء مناسب ؛

وفي النهاية ، فان الفقرة الأخيرة تكتفي بأن :

٤ - ترجو من الأمين العام اجراء مشاورات عاجلة مع صندوق النقد الدولي وموافاة الجمعية العامة ، في اقرب وقت مستطاع ، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار .

فيما يتعلق بمشروع القرار هذا الموجز ، المعتدل ، بشأن مسألة ذات أهمية بالغة هي سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، فان من حق افريقيا ان تعرف اصدقاءها الحقيقيين . واعرف ان لديها الكثيرين منهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية مقرا بشأن مشروع القرار هذا بعد ظهر الغد الحادى والعشرين من تشرين الأول / اكتوبر .

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تشرح الجمعية الآن في انتخاب

ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدتهم فسي
٣١ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ .

والدول الأعضاء الثماني عشرة التي تنتهي مدتها هي : اثيوبيا ، الاردن ، استراليا ،
ايطاليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، تايلند ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، زائير ،
شيلي ، العراق ، المكسيك ، ملاوى ، نيبال ، نيجيريا ، الولايات المتحدة الامريكية ،
يوغوسلافيا .

وأود أن اذكر أعضاء الجمعية بأنه بعد الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، سوف
تظل الدول الآتية أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الأرجنتين ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال
بنغلاديش ، بنن ، بوروندى بولندا ، بيرو ، تونس ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ، سانت لوسيا ، سوازيلند ، السودان ، الصين ،
فرنسا ، فنزويلا ، فيجي ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، ليبيريا ، مالي ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليابان ،
اليونان .

ولذلك يجب ألا ترد أسماء هذه الدول الست والثلاثين في بطاقات الاقتراع .

وتقضي الفقرة ٤ من القرار ٢٨٤٧ للجمعية العامة (د - ٢٦) الصادر في ٢٠ كانون

الأول / ديسمبر ١٩٧١ بأن يكون انتخاب الدول الثماني عشر كما يلي : خمس من الدول الافريقية ،
واربع من الدول الآسيوية ، وثلاث من دول امريكا اللاتينية ، واربع من دول اوربا الغربية ودول

أخرى ، ودولتان من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وتأخذ بطاقات الاقتراع هذا التقسيم في الاعتبار .

وسوف يعلن انتخاب العدد المطلوب من الدول المرشحة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات ، ليس أقل من الأغلبية المطلقة . وفي حالة التساوي في الأصوات للمقعد الأخير ، فسوف يجرى اقتراع مقيد يقتصر على تلك الدول التي حصلت على عدد متساو من الأصوات .
فهل لي أن اعتبر ان الجمعية توافق على هذا الاجراء ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طبقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي

سوف تجرى الانتخابات بالاقتراع السري ، ولن تكون هناك ترشيحات .
وسوف يجرى الآن توزيع بطاقات الاقتراع التي تحمل حروف الف ، وها ، وجيم ، ودال ، وها ، وأرجو من الممثلين أن يستعملوا هذه البطاقات فقط ، وان يكتبوا عليها أسماء السـدول الأعضاء التي يرغبون في التصويت لصالحها في كل مجموعة . وسوف يعلن بطلان بطاقات الاقتراع التي تحمل أكثر من أسماء الدول الأعضاء في كل مجموعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل ايران الذي يرغب في اشارة نقطة نظام وأعطيه الكلمة .

السيد رجائي خوراساني (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الممثلين بأننا نبقى ترشيحنا . فعندما قررنا أن ننسحب منذ يومين في المجموعة الآسيوية ، كان ذلك لأننا افترضنا ان أربعة أعضاء فقط سوف يرشحون وانه لن يكون هناك تصويت . وحيث انه سيجري تصويت على مرشحي المجموعة الآسيوية ، فاننا نبقى على ترشيحنا .

بدعوة من الرئيس يقوم السادة ، أختار (بنغلاديش) ، اغويلار (هندوراس) ، كريغ (ايرلندا) ، مورارجي (موزامبيق) ، وغريكو (رومانيا) بفرز أصوات المقترعين .
وتم أخذ الأصوات بالاقتراع السري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقترح تعليق الجلسة خلال عدّ الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٥/٥٠ ، واستؤنفت الساعة ١٧/٠٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان نتيجة التصويت لانتخاب ١٨ عضوا

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي كما يلي :

المجموعة (أ)

١٤٦	عدد بطاقات الاقتراع :
لاشيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٤٦	عدد البطاقات الصحيحة :
٢	المتنعون عن التصويت :
١٤٤	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٦	الأغلبية المطلوبة :
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>

١٣٩	الجزائر
١٣٧	الكونغو
١٣٥	سيراليون
١٣٤	جيبوتي
١٣١	بوتسوانا
٣	اوغندا
١	جزر القمر
١	نيجيريا
١	زائير

المجموعة (ب)

١٤٦	عدد بطاقات الاقتراع :
لاشيء	عدد البطاقات الباطلة :

١٤٦	عدد البطاقات الصحيحة :
١	المتنعون عن التصويت :
١٤٥	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٧	الأغلبية المطلوبة :
	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :
١١٦	المملكة العربية السعودية
١١٤	لبنان
١٠٧	ماليزيا
٨٤	تايلند
٨٢	العراق
٤٠	إيران
٢	سرى لانكا
١	البحرين

المجموعة (جيم)

١٤٦	عدد بطاقات الاقتراع :
لاشيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٤٦	عدد البطاقات الصحيحة :
١	المتنعون عن التصويت :
١٤٥	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٧	الأغلبية المطلوبة :
	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :
١٣٤	سورينام
١٣٣	المكسيك
١٢٩	أكوادور
٦	شيلي
١	كوبا

المجموعة (دال)

١٤٦	عدد بطاقات الاقتراع :
لاشيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٤٦	عدد البطاقات الصحيحة :
٨	المتنعون عن التصويت :
١٣٨	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٢	الأغلبية المطلوبة :
	عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

١٣٠	لكسمبرغ
١٢٧	هولندا
١٢٧	نيوزيلندا
١٢٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٢	مالطة
٢	بلجيكا
١	إيطاليا

المجموعة (ها*)

١٤٦	عدد بطاقات الاقتراع :
لاشيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٤٦	عدد البطاقات الصحيحة :
١١	المتنعون عن التصويت :
١٣٥	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٠	الأغلبية المطلوبة :

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

١٢٩	بلغاريا
١٢٦	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
٧	يوغوسلافيا
٢	هنغاريا
١	البانيا
١	تشيكوسلوفاكيا
١	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال هناك مقعد شاغر لشغله من المجموعة (با) ، أي الدول الآسيوية ، وعلا بأحكام المادة ٩٤ من النظام الداخلي ، سنجرى اقتراعا ثانيا يقتصر على المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق ولم ينتخبا ، وهما العراق وتايلند .

توزع الآن بطاقات الاقتراع .

هل لي أن أذكر السادة الممثلين استخدام بطاقات الاقتراع لتدوين اسم الدولة التي يرغبون انتخابها . ان أية بطاقة اقتراع تتضمن اسم دولة غير العراق أو تايلند أو تتضمن أكثر من اسم واحد سيعلن بطلانها .

بدعوة من الرئيس تولى السيد كريغ (ايرلندا) ، والسيد أختار (بنغلاديش) ، والسيد غريكو (رومانيا) ، والسيد مورارجي (موزامبيق) ، والسيد اغويلار (هندوراس) فرز الأصوات .
أجرى تصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (ترجمة فورية عن الانكليزية) : اقترح وقف الجلسة اثناء عملية فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٧/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٥٢	عدد بطاقات الاقتراع :
١	عدد البطاقات الباطلة :
١٥١	عدد البطاقات الصحيحة :
لا أحد	المتنعون عن التصويت :
١٥١	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
١٠١	الاجلبية المطلوبة :
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>
٧٩	تايلند
٧٢	العراق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما انه لم تحصل أى من الدولتين المرشحتين على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فان الجمعية العامة سوف تجرى اقتراعا ثانيا مقيدا ، وكما ظهر من الاقتراع الأول ، ان العراق وتايلند هما المرشحان الوحيدان . وسوف تعتبر أى بطاقة باطلة اذا تضمنت أسماء دول أخرى أو أكثر من اسم واحد . وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس تولى السيد اختار (بنغلاديش)، والسيد اغويلار (هندوراس) ، والسيد

كريغ (ايرلندا) ، والسيد مورارجي (موزامبيق) والسيد غريكو (رومانيا) فرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح وقف الاجتماع خلال عملية فرز

الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٧/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٥١

عدد البطاقات الباطلة : لاشي

عدد البطاقات الصحيحة : ١٥١

المتنعون عن التصويت : ١

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٥٠

الأغلبية المطلوبة : ١٠٠

عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :

تايلند ٨٢

العراق ٦٨

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن نشرع في الاقتراع الثالث المقيد ،

أعطي الكلمة لممثل العراق لإثارة نقطة نظامية .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حرصا على وقت

الجمعية وحتى لا نطيل عملية الانتخاب ، أود أن أعلن انسحاب وفد بلادي من هذا الانتخاب .

ونتمنى لو وفد تايلند كل نجاح ، بوصفه واحدا من ممثلي المجموعة الآسيوية في المجلس الاقتصادي

والاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تايلند .

السيد كاسسرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدى قد تأثر تأثرا بالغا بالتصرف المفعم بالصدقة والمشاعر الأخوية الذى قام به وفد العراق بعدم ترشيح العراق وهو يقدر غاية التقدير هذا التصرف . ونود أن نعبر هنا عن تقديرنا العميق للوفد العراقي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكر كلا من الممثلين على تعاونهما الطيب ولكن رغم انسحاب العراق ، فانه نظرا الى أن المسألة تتعلق بعضوية جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة ، فانه لا يزال يتعين علينا أن نضي الى اقتراح مقيد ثالث أفترض انه سيكون يسيرا . وسيجرى الآن توزيع بطاقات الاقتراح .

مدعوة من الرئيس تولى السيد أختار (بنغلاديش) والسيد أغويلار (هندوراس) والسيد كريغ (ايرلندا) والسيد مورارجى (موزامبيق) والسيد غريكو (رومانيا) فرز الأصوات .
أجرى تصويت بالاقتراح السرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح وقف الجلسة خلال عطية فرز الأصوات .

علقت الجلسة الساعة ٦/٠٠ واستؤنفت في الساعة ٦/٠٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت هي كما يلي :

١٤٩	: عدد بطاقات الاقتراع
٢	: عدد البطاقات الباطلة
١٤٧	: عدد البطاقات الصحيحة
٩	: الممتنعون عن التصويت
١٣٨	: عدد الذين أدلوا بأصواتهم
٩٢	: الأغلبية المطلوبة
	: عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

١٢٦ تايلند

١٢ العراق

وبما أن الدول السبع عشرة التالية حصلت على الأغلبية المطلوبة وهي ثلاثا عـدد الأصوات فقد تم انتخابهم كأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ وهي : اكوادور وبلغاريا وبوتسوانا وتايلند والجزائر والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجيبوتي وسورينام وسيراليون والكونغو ولبنان وكسمبرغ وماليزيا والمكسيك والمملكة العربية السعودية ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنيء البلدان التي انتخبت أعضاء

في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وأشكر الذين قاموا بفرز الأصوات على مساعدتهم في اجراء هذه الانتخابات .

والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل البانيا الذي فهمت أنه يطلب الكلمة في نقطة

للتوضيح .

السيد باليتا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ،
 عند ما أعلنتم نتائج التصويت بخصوص انتخاب عضوين للمجلس الاقصادى والاجتماعى لمجموعة
 اوروبا الشرقية ، قلت أن البانيا قد نالت صوتا واحدا . ويبدو أن أحد الوفود قد أخطأ
 أو أعطى هذا الصوت عن عمد . ولذلك فاننى أود أن أوضح وأؤكد على أن البانيا ليست
 عضوا في مجموعة اوروبا الشرقية . والواقع أن البانيا لا تنتمي لأى من المجموعات المسماة
 بالجغرافية أو الاقليمية الموجودة في الأمم المتحدة .
 واذا كان الوفد الذى صوت لصالح ألبانيا لم يدرك هذه الحقيقة ، فنحن نشكركه
 على مشاعره الرقيقة نحو بلدنا . ولكن اذا كان هذا الوفد قد تصرف بدافع أخرى ، فاننى
 أود أن أذكره بأن الانتخابات أمر يجب أن يؤخذ بجديّة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا بحث البند
 ١٥ (ب) من جدول الأعمال .

البند ١٣٤ من جدول الأعمالالآثار المترتبة على اطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق

الرئيس (ترجمة فورية عن الانكليزية) : المتحدث الأول في هذا

البند هو ممثل العراق واعطيه الآن الكلمة .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة فورية عن الانكليزية) : عرض

العراق منذ ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ أسباب النزاع المسلح مع ايران في مناسبات عديدة من خلال المحافل الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة . ومنذ ذلك الوقت ونحن نواجه حرباً عدوانية لا نرحم فرضتها علينا ايران . ولم يكن أمامنا خيار سوى أن نمارس حقنا في الدفاع عن النفس وفقاً للميثاق وقواعد القانون الدولي للحفاظ على سيادتنا وحرمة أراضينا وأمننا .

ان البند المطروح امام الجمعية العامة يدعونا الى النظر في الآثار المترتبة على اطالة النزاع المسلح . وفي هذا السياق لا أجد داعياً لتكرار كل الوقائع بالتفاصيل . ولكن مما له أهمية قصوى في الواقع هو ذكر تلك الوقائع التي لها صلة بنظر البند قيد البحث . من المعروف تماماً انه منذ الايام الأولى للحرب لم يفتأ العراق عن السعي الى السلم مع ايران عن طريق عرض تسوية عادلة ومشرفة . وأود أن أذكر بأننا عرضنا على ايران السلم في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أي بعد أسبوع واحد من صد القوات العراقية للهجوم الايراني الأول . وأعلننا أن ما نسعى اليه هو استعادة حقوقنا الوطنية المشروعة في أرضنا ومياهنا . كما أعلننا عن استعدادنا التام للانسحاب من الاراضي الايرانية وأن نقيم علاقات طبيعية مع ايران على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ولكن ايران رفضت هذا العرض .

وقد قبلنا قرار مجلس الأمن ٤٧٩ (١٩٨٠) الذي اعتمد بالاجماع في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، كما رحبنا وقبلنا ببعثة الممثل الخاص للأمين العام ، وتعاوننا معه كلياً وكما تعلمون فان القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) رفضته ايران .

وقد أعلنّا وقف اطلاق النار من جانبنا في الفترة من ٥ الى ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ استجابة الى طلب موجه من رئيس باكستان الذي كان يقوم بمهمة للمساعي الحميدة بوصفه رئيسا لمنظمة المؤتمر الاسلامي في ذلك الوقت . ولكن ايران رفضت هذا العرض وكشفت الحرب ضدنا .

كما رحبنا بجهود الرئيس فيديل كاسترو رئيس كوبا بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز وسعينا بنشاط للتوصل الى تسوية مبكرة . وقد أحبطت ايران كل هذه الجهود . واشتركنا ، على خلاف ايران ، في مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في المملكة العربية السعودية في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وقد قبلنا قرار المؤتمر وتعاوننا بنشاط مع بعثة المؤتمر الاسلامي للتوصل الى تسوية مشرفة . وحتى هذا اليوم لا تزال ايران تعرقل هذه الجهود .

وفي المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط / فبراير ١٩٨١ قبل العراق على الفور نص وروح قرار المؤتمر فيما يتعلق باجراءات تسوية النزاع . بيد أن ممثل ايران تدخل ورفض مضمون هذا القرار الذي أعد على اثر مشاورات مكثفة .

واقترح الرئيس صدام حسين في آذار /مارس الماضي أن تنشئ بعثة المؤتمر الاسلامي للسلام لجنة لتقصي الحقائق بشأن التحقيق في مسألة من الذي بدأ الحرب . ومن الجدير بالذكر أن نفس هذا الاقتراح عرضه علينا الرئيس سيكوتوري خلال الزيارة التي قام بها الى بلادنا مع البعثة في العام الماضي . وقد قبل العراق هذا الاقتراح في رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٨١ . والى الآن لم نتلق أي رد من ايران .

وفي ٩ حزيران /يونيه الماضي ، وفي ضوء العدوان الصهيوني على لبنان طلبت بعثة السلام الاسلامية منا ومن ايران وقف القتال فورا والتصدي للعدوان الصهيوني . وفي ١٠ حزيران /يونيه أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية بيانا يحتوي على النقاط التالية . أولا ، أعرب عن استعداد العراق التام لوقف اطلاق النار ووضع حد للاعمال العدائية بمجرد قبول ايران أن تحذو هذا الحدو . ثانيا ، أعرب عن استعداد العراق الفوري

لانسحاب خلال اسبوعين الى الحدود الدولية ، وسحب كل قواته العسكرية من الاراضي والمدن الايرانية التي احتلتها العراق دفاعا عن اراضيها ومدنها . ثالثا ، أعرب عن أنه في حالة عدم التوصل الى اتفاق مباشر مع ايران على المسائل التي تتعلق بالنزاع من خلال منظمات الوساطة بين البلدين فان العراق على استعداد لقبول قرار تحكيمي تصدره دورة استثنائية للمؤتمر الاسلامي ، وفي حالة رفض ايران هذا القرار سيقبل العراق تحكيم حركة عدم الانحياز أو مجلس الأمن .

ورغم عدم استجابة حكومة ايران للبيان السابق أعلن الرئيس صدام حسين في ٢٠ حزيران / يونيه قرارا آخر لمجلس قيادة الثورة ، ذهب الى أبعد مما دعي اليه البيان السابق فأعلن عن بدء انسحاب القوات العراقية الى الحدود واطمأن هذا الانسحاب في فترة أقصاها عشرة أيام . وبالفعل تمت عملية الانسحاب في التاريخ المحدد . ولكن الايرانيين مع ذلك أعلنوا أن الانسحاب يعد أكذوبة وجزءا من مؤامرة امبريالية تم تدبيرها مع الغزو الاسرائيلي للبنان .

وطيلة الفترة من نهاية حزيران / يونيه الى أوائل تموز / يوليه الماضيين سعينا داخل مجلس الامن لاعطاء دفقة جديدة للسلم . وأدت مداولات المجلس الى اعتماد القرار ٥١٤ (١٩٨٢) بالاجماع بتاريخ ١٢ تموز / يوليه . وقبل العراق على الفوز هذا القرار . ومع ذلك وعلى الرغم من أن المجلس تصرف بموجب مسؤولياته وفقا للميثاق فان ايران قاطعت اجتماعات المجلس ورفضت قراره .

وفي اليوم التالي لاعتداد قرار مجلس الأمن ٥١٤ (١٩٨٢) ، شنت القوات الإيرانية هجوماً مسلحاً واسع النطاق ضد الأراضي العراقية في الجنوب ، في منطقة شرق مدينة البصرة . ومنذ ذلك التاريخ وحتى التاسع والعشرين من تموز/يوليه ١٩٨٢ ، شنت القوات الإيرانية أربع هجمات مطالدة في المنطقة ذاتها ونفس الكثافة ، ولكنها كانت تسعى ، في محاولة يائسة الى عبور الحدود الدولية وغزو العراق . ولقد أفدنا الجمعية بتفاصيل تلك الهجمات ، وقد وردت في الوثيقة (A/37/428) . وقد كانت هذه الهجمات محاولات فاشلة باهظة الثمن بالنسبة لـ إيران .

وقد طالب العراق مؤخراً ، بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة التدهور ، الخطير للوضع نتيجة للهجوم المسلح الكبير الذي شنته القوات الإيرانية صبيحة يوم الجمعة (تشرين الأول / اكتوبر) ، والذي تلتته ثلاث عمليات هجوم حتى الرابع من تشرين الأول / اكتوبر . وان الهجوم الإيراني التالي في هذه المرة دار في قطاع سومر ، وهو قطاع أوسط من الجبهة ، بالقرب من مدينة مندلي العراقية . وقد فشلت هذه العملية أيضاً كسابقتها . وعلى أية حال فقد استجاب المجلس باعتماده بالاجماع لقراره ٥٢٢ (١٩٨٢) الذي وافق عليه العراق . أما إيران فقد اختارت مرة أخرى أن تقاطع المجلس وأن ترفض قراراته .

وبغية التوصل الى تقييم لهذه الحقائق الراسخة بغية النظر في البند المطروح علينا ، يتوجب علينا أن ننظر في الاسانيد التي تبني عليها حكومة إيران موقفها . وسنقوم بذلك بصرف النظر عن البلاغة الإيرانية المعتادة .

ان الحكومة الإيرانية في ردها على رسالة الأمين العام الواردة في الوثيقة S/15292 التي نقلت اليها قرار مجلس الأمن ٥١٤ (١٩٨٢) ، اعتبرت اجراءً المجلس متنافياً مع الميثاق ، وتنصلت منه بالتالي . وللتدليل على ادعائها ، فقد أشارت الى الفقرة ٢ من المادة ٢٤ وكذلك الى الفقرة ١ من المادة ٣٣ ، والفقرة ١ من المادة ٣٧ والفقرة ٢ من المادة ٣٣ من الميثاق . واستخلصت النتيجة التالية :

" ان قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٩ (١٩٨٠) ، لم يعترف بأن العدوان المسلح

والاحتلال قد حصل بالفعل " . (S/15292 ، المرفق ، ص ١)

وانه :

"أخفق أيضا في ادانة المعتدى وفي مطالبته بأن يعيد اقرار الأوضاع التي كانت سائدة قبل بداية العدوان" . (المرجع نفسه) .

ولدى الحكومة الايرانية وجهة نظر مطالة فيط يتعلق بقرار مجلس الأمن ٥١٤ (١٩٨٢) ، ولقد أشارت الى أن القرار المذكور :

"يتفق تماما مع الاتجاه العام للطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن المسألة تلك الطريقة مثلت حتى الان تأييدا مقنعا للمعتدى" . (المرجع نفسه ، ص ٢)

ومن الواضح أن هذه الادعاءات غير صحيحة ، ولا يمكن للحكومة الايرانية أن تستر وراءها . ولكي تتحقق الدول الأعضاء من اتخان الأمم المتحدة لاجراء فعال وسريع ، منحت مجلس الأمن في المادة ٢٤ من الميثاق مسؤولية أساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ولقد اتفقت على انه لدى الاضطلاع بهذه المهام ، سيتصرف المجلس وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة واسمها من خلال السلطات المنوطة به بموجب الفصول السادس ، والسابع ، والثامن ، والثاني عشر . ان الفصلين الثامن والثاني عشر ليسا موضع اهتمامنا هنا ، نظرا لأنهما يتناولان الترتيبات الاقليمية ونظام الوصاية الدولي . وهذا يبقى لدينا الفصلان السادس والسابع ، اللذان يتناولان حل المنازعات حلا سلميا ، والجراءات المتعلقة بحالات تهديد السلم ، والا خلال به ووقوع العدوان . ان أحكام هذين الفصلين تحتوى على مجموعة من السلطات التي منحها الدول الأعضاء بما في ذلك ايران ، لمجلس الأمن وذلك بغرض منع قيام أى تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وضمان صونها أو استعادتها .

وانا ما نظرنا في قرارى مجلس الأمن ٤٧٩ (١٩٨٠) ، و٥١٤ (١٩٨٢) ، فما له مغزاه ملاحظة أن المجلس قد أشار الى المادة ٢٤ من الميثاق في كلا القرارين . فضلا عن ذلك ، هناك اشارة في هذين القرارين الى المادة ٢ من الميثاق . وهذا يشير بكل وضوح الى أن المجلس حين كان يتصرف نهوضا بمسؤوليته الأساسية التي عهدت اليه بها الدول الأعضاء ، بما في ذلك ايران ، لم يكن مغفلا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها كما ادعت الحكومة الايرانية . وبذلك ، فقد طالب المجلس طرفي النزاع بالأخذ باطار محدد لتسوية سلمية . وهذه سلطة من سلطات المجلس بموجب الفصل

السادس ، ولا سيما على أساس الأحكام التي أشارت إليها حكومة إيران في ردها على بيان الأمين العام ، الذي أشارت إليه . ولقد قبل العراق هذا الاطار . ولكن الحكومة الايرانية رفضته لأسباب غير معروفة ، كما أوضحت لكم . وفي الواقع ، ان حجة حكومة ايران تعني باختصار أن أحكام الميثاق المشار إليها تخول أية دولة عضو مقاطعة قرار المجلس في حالة اعتماد قرار لا يتفق ورأى تلك الدولة . وبالفعل ، تقول حكومة ايران ذلك بالتحديد في الفقرة ما قبل الأخيرة من ردها . وقد جاء فيها :
 "اننا نقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجلس فيما اذا ارتأى أن يتحمل مسؤولياته بجدية ، وأن يتعامل مع الحقائق القائمة حالياً على مسح الأحداث" . (المرجع نفسه)

وبالإضافة لهذا ، فان على الحكومة الايرانية أن تتذكر التزاماتها الصريحة كدولة عضو وفقاً للمادة ٢٥ ، "بقبول وتنفيذ" قرارات مجلس الأمن وفقاً للميثاق .
 أما فيما يتعلق بحجة ايران بالنسبة للعدد وان المزعوم ، فهذه أيضاً غير قابلة للتصديق . فبغض النظر عن وجهة الحجة أو عدمها ، فلقد أشارت بالفعل الى أن الرئيس صدام حسين ، قد اقترح أن تقوم بعثة السلام التابعة للمؤتمر الاسلامي بانشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحري عن مسألة أي الطرفين بدأ الحرب . وهذا يعني أن العراق يقبل بدون أي موقف سلفي بقرار محايد يحسم هذه القضية على يد طرف ثالث . ولكن حكومة ايران لم تستجب لهذا الاقتراح حتى الآن . ومن البديهي انه من حكم التساؤل فيما اذا كانت الحكومة الايرانية على يقين ما تدعيه ، وان كان الحال هكذا ، فلماذا لا تقبل اجراء تحقيق محايد في هذه المسألة ؟ ونحن في العراق ، على ثقة من عدالة قضيتنا . واننا على استعداد للتعاون من أجل تنفيذ هذا الاجراء .
 دعونا الآن ننظر في موقف ايران ازاء القرار ٥٢٢ (١٩٨٢) كما ورد في الوثيقة (S/15448) . ولمناقشة هذا الموقف ، سوف أطرح جانباً للمرة الثانية ، البلاغة الايرانية المعتادة ، وفي هذه المرة أيضاً ، أطرح جانباً اللغة غير اللائقة التي تستخدمها ، وما تعبر عنه من جهل .

ان الحكومة الايرانية تعتبر ان قرارات مجلس الأمن غير ملزمة لها ، مستندة الى نفس الحجج التي أشرت اليها ، فيما يتعلق بالقرارين ٤٧٩ (١٩٨٢) ، ٥١٤ (١٩٨٢) ، والتي أثبتت انها لا تقوم على أى أساس . والعنصر الاضافي الوحيد الذى اشارت اليه الحكومة الايرانية ، هو ادعاؤها بان المنطقة التي كانت تجرى فيها العمليات العسكرية مؤخرا كانت تقع " داخل الأراضي " الايرانية (S/15448 ، ص ٢) ، وان هذه العمليات كانت " تستهدف تحرير الأراضي الايرانية التي احتلتها القوات العراقية في بدء الحرب " (المرجع نفسه ص ٤) . ان هذا الادعاء ليس بجديد . فمنذ حزيران / يونيه الماضي استمرت الحكومة الايرانية في التشكيك في انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية . وفي هذا الصدد ، أود ان أذكر بأن وزير خارجية بلادى قد أكد بقوة أمام مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول / اكتوبر ان قواتنا قد انسحبت تماما الى الحدود الدولية . وذكر ان العراق تأكد تماما من شرعية موقفه ، بحيث انه على استعداد لقبول تحكيم مجلس الأمن . ولقد رفضت الحكومة الايرانية حتى الآن هذا الاقتراح . والنظر الى هذا الرفض لتسوية معاهدة من جانب طرف ثالث ، من المعقول ان نعتبر ان الادعاء الايراني مشكوك فيه وغير جدوى بأى بحث جاد . يتبين بوضوح مما ذكرته ان الأرضية التي تؤسس عليها الحكومة الايرانية موقفها ، هي مجرد ذرائع لمواصلة الحرب ضد العراق . ان الحكومة الايرانية - ان تتبع هذه السياسة - تتطلع الى غزو العراق ، واقامة نظام جديد في البلاد . وهناك تصريحات تتردد كثيرا على لسان الرسميين الايرانيين بهذا المعنى ، ومن المعروف تماما ان الحكومة الايرانية قد حاولت في الواقع تنفيذ هذه السياسة من خلال أعمال عدوانية واسعة النطاق منذ يولييه / تموز الماضي حتى بداية هذا الشهر . وفي ذلك يكمن السبب الحقيقي الذى جعل الحكومة الايرانية ترفض الاجراء الذى اتخذه مجلس الأمن .

وفي البيان الذى أدلى به وزير خارجية ايران أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ، اعتبر طلب ادراج البند المعروض أمرا " غريبا " ، لأنه ذريعة للادعاء بان التدابير التي اعتمدها حكومته تنتهك مبادئ الميثاق وتهدد السلم والأمن .

انها وجهة نظر تدل على قصر النظر ، على أدنى تقدير . ومن الواضح تماما ان هناك توافقا دوليا في الآراء على انها الحرب ، سواء كان ذلك في الامم المتحدة ، أو بين بلدان عدم الانحياز ، أو في منظمة المؤتمر الاسلامي . ومن الواضح كذلك ان العراق طرف في توافق الآراء ، وان ايران وحدها هي التي خرجت على توافق الآراء هذا ، وانها مستعدة في الحرب دون أى مبرر . ولسنا الدولة الوحيدة

التي تقول ان هذه الحرب تهدد السلم والأمن . ان القرارات الثلاثة التي اتخذها مجلس الأمن بالاجماع ، وبياني رئيس مجلس الأمن ، والبيانات التي القيت في اجتماعات البلدان غير المنحازة ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي كلها حكمت بذلك . والقول بأن ذلك ذريعة ، انما يعني اعترافا رسميا بأن ايران تتحدى الرأي الجماعي للمجتمع الدولي ، واذ كان الوضع غير ذلك ، فانه يتعين على الحكومة الايرانية ان تثبت حسن نواياها ، اذا كانت لديها هذه النوايا . ويمكن ان يتم ذلك فقط من خلال العمل في نطاق المجتمع الدولي ، واحترام قواعد الميثاق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات ، وقد طالبنا بذلك مرارا منذ الأيام الأولى للحرب .

لقد أعلن وزير خارجية ايران في بيانه بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ، بأن بلاده تسعى الى " اقامة علاقات ودية تركز على الاحترام المتبادل مع جميع البلدان في المنطقة " . (A/37/PV.27 ، ص ٩٦) ان كانت هذه هي حقا سياسة حكومته ، فكيف يتمشى هذا مع التهديدات التي وجهها الى بلدان المنطقة على أساس ما يدعي " بالضرورة " ؟ وكيف يتمشى هذا مع المسؤولية التي اناطتها ايران بنفسها عن الأمن في منطقة الخليج العربي وضيق هرمز ؟ أليست هذه هي سياسة الشاه البغيضة ؟ هناك انزعاج عميق في العالم العربي سببته سياسات التدمير واشاعة عدم الاستقرار التي تنتهجها الحكومة الايرانية ، وهناك احساس بالألم الشديد لاستمرار الحرب . ان البلدان العربية أكثر اتحادا الآن في مواجهة هذه السياسة . ولقد أكدت خلال مؤتمر القمة العربي الأخير الذي عقد في فاس بالمغرب ، رغبتها في العيش في سلم مع جاريتها ، ولكنها أعلنت في نفس الوقت التزامها بالدفاع عن كل الأراضي العربية ، معتبرة أن أي عدوان على أي بلد عربي هو بمثابة عدوان ضد البلدان العربية ككل . وعلى الحكومة الايرانية ان تستخلص العبرة من ذلك ، وان تثبت ما تدعيه من انها ترغب حقا في السلم والاستقرار .

وفي اطار البند المطروح على الجمعية العامة ليس من الصعب عليها ان تستخلص النتائج اللازمة على اساس الوقائع الثابتة التي قمنا بعرضها .

ان النزاع المسلح مستمر منذ أكثر من عامين . وقد اعتبره المجتمع الدولي تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وقد ظل احد اطراف النزاع ملتزما باخلاص بأحكام الميثاق في سعيه للتوصل الى تسوية سلمية ، قائمة على مبادئ القانون الدولي والعدالة ، بينما لم يستجب الطرف الآخر حتى الآن استجابة

مرضية . ورفض القرارات الاجماعية الصادرة من مجلس الأمن فيما يتعلق بتسوية النزاع ، ولم يوتبط بهذا الاجراء . وفي هذا الصدد ، مما له مغزاه ان نذكر بوجهات نظر اميننا العام الموقر الواردة في تقريره بشأن عمل المنظمة حيث قال :

" وتميل الحكومات الى التصرف في الأمم المتحدة بطريقة يبدو معها ان صدور قرار ما انما يعفيها مستقبلا من المسؤولية ازاها الموضوع الذي يتناوله القرار . وهذا أبعد ما يكون عما يهدف اليه الميثاق . والواقع انه ينبغي للقرارات ، وخاصة ما يعتمده المجلس منها بالاجماع ، ان تكون نقطة انطلاق للحكومات لكي تبتدى تأييدها وتصميمها ، كما ينبغي لهذه القرارات ان تكون قوة دافعة لسياسات الحكومات خارج الأمم المتحدة . هذا في الواقع هو جوهر الالتزامات التعاهدية التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء . وعبارة أخرى ، فان أفضل قرار في العالم يكاد ألا يكون له أي تأثير عملي ما لم تتابعه حكومات الدول الاعضاء بتقديم الدعم الملائم واتخاذ الاجراءات الملائمة .

" وفي كثير من الأحيان تناط بالأمين العام مهمة متابعة تنفيذ قرار ما . وفي أحيان كثيرة لا تؤدي جهود الأمين العام ثمارها على الوجه الأكمل الا اذا قدمت الدول الاعضاء دعما دبلوماسيا وغيره من أنواع الدعم . ان الاجراءات الدبلوماسية المتضافرة هي تكملة ضرورية لتنفيذ القرارات . واعتقد انه ينبغي عند استعراض احدي المشاكل الكبرى للأمم المتحدة ، ألا وهي تجاهل قراراتها من هي وجهة اليهم ، ان يجرى النظر في وسائل جديدة كي يتاح للتأشير الجماعي للاعضاء ان يؤثر على المشاكل المطروحة للبحث " . (A/37/1 ، ص ٦٠٧)

وطى هذا الأساس ، ان ، تقع علينا مسؤولية خاصة لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لنا بصورة جماعية ، لحث ايران على احترام قرارات الأمم المتحدة . وهذا هو الضمان الوحيد لدعم التزاماتنا بموجب الميثاق . واذ ما اخفقتنا في تحقيق هذا الهدف ، سنكون قد انتهكنا هذه الالتزامات ، وسنكون قد سمحنا باستمرار خطر فظيع يهدد السلم والأمن الدوليين ، وهو ما سيلحق بمصالحنا جميعا خسائر لا تعد ولا تحصى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح اقبال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة ١٣/٠٠ غدا الخميس ٢١ تشرين الأول / اكتوبر . واذ لم أسمع أى اعتراض ، فسوف اعتبر ان الجمعية توافق على هذا الاقتراح .
وقد تقرر ذلك .

السيد روا كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الحرب المؤسفة التي تدور بين العراق وايران منذ اكثر من سنتين ، وهما عضوان في حركة عدم الانحياز ، قد تولدت عنها بالفعل خسائر كبيرة في الأرواح البشرية ، وخسائر أخرى في الممتلكات تقدر قيمتها بعشرات البلايين من الدولارات . لقد أصيب الوضع الاقتصادي في البلدين بخسارة كبيرة ، وكانت لهذا الصراع المؤسف انعكاساته السلبية ، ليس على دول المنطقة فحسب ، بل و على جميع البلدان النامية .

وفي التقرير الذي تقدمت به كوبا كرئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز ، بشأن الجهود التي تبذل من أجل السعي للبحث عن حل لهذا النزاع القائم بين العراق وايران . قال السيد كومراد اسيدورو الميركا وزير خارجية كوبا ما يلي :

" منذ تبينا ان العلاقات بين بلدين من بلدان الحركة ، هما جمهورية ايران الاسلامية وجمهورية العراق ، قد بدأت في التدهور ، تابعنا عن كثب هذا الموقف الذي يزداد توترا .

" وبعد اتساع الأعمال العسكرية في نهاية شهر ايلول / سبتمبر ، قمنا فوراً ، بناءً على طلب السيد فيدل كاسترو رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، بزيارة لرئيسي دولتي

العراق وايران ٠٠٠ وقد منا لكل منهما رسالة ، وعرضنا عليهما خدماتنا وساعينا الحميدة للتوصل الى حل سياسي سلمي وعادل ومشرف للنزاع بين البلدين الشقيقتين في حركة عدم الانحياز .

وفيما بين ايلول /سبتمبر وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ زار الوزير الميركا كل من بغداد وطهران اربع مرات وارسل الرئيس فيدل كاسترو من جانبه في مناسبتين رسالتين شخصيتين لرئيسي العراق وايران .

وفي شباط /فبراير ١٩٨١ ، وخلال المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، طلب الوزراء المجتمعون هناك من وزراء خارجية زامبيا ، وكوبا ، والهند ، ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، أن يقوموا ببذل كل الجهود الممكنة للاسهام في تطبيق مبادئ عدم احتلال اراضي أية دولة أو الاستيلاء عليها من قبل دولة أخرى عن طريق استخدام القوة ، وعدم العدوان ، واحترام سلامة الاراضي ، وسيادة الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للنزاعات بين الدول .

ولقد قام الوزراء الذين اشرت اليهم ، ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ادائهم لهذه الرسالة ، بالعمل بطريقة حاسمة ، الا انهم للأسف لم يتمكنوا من وضع نهاية لهذه الحرب . كذلك فان المساعي التي بذلها المؤتمر الاسلامي ، والأمين العام للأمم المتحدة في سبيل تحقيق هذا الهدف لم تؤد الى أية نتيجة أيضا .

ورغم الصعوبات القائمة فان الوزراء الأربعة الذين حددتهم مؤتمر نيودلهي اجتمعوا في ٥ تشرين الأول /اكتوبر الماضي في نيويورك ، وقرروا مرة أخرى بأنهم مقتنعون بأن الجهود المبذولة للتوصل سريعا الى تسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع يجب ان تتابع واكدوا أيضا انهم مستعدون لبذل قصارى جهدهم للاسهام في تحقيق هذا الهدف ، وذلك طبقا للمهمة التي كلفوا بها .
اننا نكرر هنا ، من فوق هذه المنصة ، النداء الذي وجهته كويلا ، ووجهته حركة بلدان عدم الانحياز لجمهورية العراق ولجمهورية الاسلامية الايرانية ، كي يضعوا حدا للنزاع ويعملا على

ايجاد حل سياسي سلمي عادل ومشرف ، في اطار مبادئ حركة عدم الانحياز، وفي اطار
ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نطالبهما بأن يستبدلا الحوار بالمواجهة العسكرية . وان يعملا
على انجاح هذا الحوار ، ومن ثم التوصل الى حلول تحقق مصلحة شعبي العراق وايران ، ومصلحة
جميع بلدان عدم الانحياز ، وتحقيق السلم في المنطقة وفي العالم أجمع .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : مع أن كل الحروب والصراعات المسلحة

تعتبر مدعاة للأسف والألم ، إلا أن أسفنا وألمنا نتيجة للصراع المسلح بين العراق وإيران يتزايد ويتعاضد بسبب الظروف الخاصة التي تحيط بهذا الصراع والعواقب الوخيمة الناتجة عنه.

فأولا - هذا الصراع المسلح يدور بين دولتين جارتين بينهما من العوامل العديدة

الداعية إلى التقارب والتعاون أكثر بكثير مما بينهما ، من عوامل تدفع إلى الصراع والفرقة .

وثانيا - إن هذا الصراع قد أفرز ضغوطا وتهديدات جديدة وخطيرة لأمن واستقرار

منطقة الشرق الأوسط ، وهي المنطقة التي نعلم ما هي واقعة تحته بالفعل من ضغوط

وتهديدات ، نتيجة لصراع آخر طال أمده وتزايدت مخاطره ، وإلى جانب هذا فإن هذا

الصراع يفتح الباب واسعا أمام تدخلات ونفوذ قوى أجنبية ، لا يهتما استقرار وأمن ورفاهية

المنطقة ، بقدر ما يهتما تحقيق مصالحها الخاصة تكتيكيا واستراتيجيا .

وثالثا - فإن كلتا الدولتين هما من دول العالم الثالث النامي اللتين حبتهم

الطبيعة بميزات اقتصادية هامة ، حرمت منها العديد غيرهما من الدول النامية ، وكان يمكن

استغلال هذه الميزات لصالح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولتين ولكن

نتيجة للحرب الدائرة بينهما ، والتي طال أمدها فإن جزءا كبيرا من ثروات الدولتين يضيع

هباء في مواجهة النفقات الباهظة للتسليح ، والانفاق على المجهود الحربي بصفة عامة ،

إلى جانب تعرض مشروعات التنمية داخل الدولتين للتوقف ، بل أحيانا للتدمير .

لقد أعلنت مصر بوضوح ومنذ بداية العمليات المسلحة موقفها من الحرب الدائرة بين

العراق وإيران ، وما زال هذا الموقف ثابتا ولم يتغير .

فقد أوضحنا وقتئذ بما لا يدع مجالا للشك أننا ضد استخدام القوة في تسوية

المنازعات بين الدول ، وأننا نرى أنه يمكن تسوية أية منازعات أو دعاوى من خلال الوسائل

السلمية ، التي تأتي في مقدمتها المفاوضات وقد أدت بشدة أية إجراءات يكون من نتائجها

فقد الأرواح أو تعريضها للخطر أو تدمير الممتلكات .

وإلى جانب هذا فقد أكدنا دائما العزم على مساعدة العراق في حالة تعرض سلامته

الإقليمية أو وحدة أراضيه ، داخل حدوده الدولية ، للخطر . وإن هذا الموقف الثابت

والمبدئي ينبع الى جانب عوامل أخرى ، من التزامات تعاقدية عملت مصر دائما على احترامها .

وفي هذا الشأن ، فقد عبر السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية ، في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢٨ ايلول / سبتمبر الماضي ، عن موقف مصر ، حينما ذكر ضمن استعراضه لموضوع الحرب بين العراق وايران .

" ان التطورات الأخيرة قد حملت الينا أنباء الغزو الايراني المتكرر على أرض العراق ، كما أكدت رفض ايران لكافة جهود التسوية ووساطات السلام ، واصرارها على مواصلة الحرب . فاذا كان العراق قد انسحب من أرض ايران بالكامل ، كما أعلن استعدادة لقبول وساطات السلام وجهود التسوية ، فاننا نطالب الحكومة الايرانية بأن تجنح للسلم ، وأن ترجع عن مطالب من شأنها أن تزيد النار اشتعالا والموقف سوءا . وان مصر ايمانا منها بعروبيتها ، وحرصا منها على تراب أمتها وثقة منها في قبول الحكومة العراقية لمبادرات السلام ، تعلن أنها سوف تقف وراء العراق في دفاعه عن ترابه وعن شعبه " . (A/37/PV.8 . ص ٧٦)

والى جانب هذا ، فان مصر تعيد تأكيد تأييدها للموقف الذي اتخذته مجموعته دول عدم الانحياز من الحرب الدائرة بين العراق وايران ، والموضح في البيان الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود دول الحركة في نيويورك في الفترة من ٦ - ٩ تشرين الأول / اكتوبر الجارى .

ان وفد مصر لا يسعه في ختام هذه الكلمة ، وفي ضوء انسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانية ، وما تبديه حكومة العراق من استعداد للدخول في مفاوضات مع ايران ، الا أن يكرر مرة أخرى مناشدته للحكومة الايرانية الاستجابة لهذه المبادرة ، وأن توقف فوراً عملياتها العسكرية الموجهة ضد العراق ، وأن تدخل مع العراق في مفاوضات بهدف الوصول الى تسوية عادلة دائمة لكل المسائل المعلقة بين الدولتين . وان الرغبة في الانتقام لا يمكن أن تكون مبررا للاستمرار في سفك المزيد من الدماء وتد مير الممتلكات . وقد يكون من المناسب هنا أن نسترعى الانتباه الى حقيقة هامة قد تغيب أحيانا عن الأذهان ، وهي ان التجارب قد

أثبتت وثبتت باستمرار ان استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية قد يفلح أحيانا فسي تحقيق بعض الأهداف العاجلة ، ولكنه لن ينجح أبدا في اقرار السلم والأمن العاد ليين الدائمين على المدى الطويل حيث لا بد يل للحلول المبنية على الحوار والتفاوض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير

لبعد ظهر اليوم .

والآن أعطي الكلمة لممثل ايران ، الذي يرغب في أن يمارس حقه في الرد . وأذكره بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ ، فان البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد ، يجب أن تقتصر على عشر دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من أماكنها .

السيد ماهاالاتي (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقوم الآن بالرد

على ممثل مصر فقط . وسوف نرد على المزاعم العراقية في بياننا الذي سندلي به بشأن هذا البند غدا .

وأود أن أعرب عن آرائنا بشأن تجربة ليست بغريبة على هذه الهيئة . اذ توضح الممارسة المعتادة في واقع الأمر أن جميع الغزاة والطغاة في الوقت الذي يغزون فيه بلدان أخرى ويتعاونون مع النظم الطاغية ، يستخدمون في حد يشهم نغمة سلمية للغاية . ان ممثل مصر يقتبس من نداء وزير خارجية بلاده الى ايران بوقف الحرب .

ومن المثير للاهتمام كثيرا أن نلاحظ أنه ، في العام الماضي ، عندما كانت تقوم القوات العراقية في أراضينا بحرق العديد من القرى وتدميرها ، وكذلك مراكز هامة أخرى لاقتصادنا ، فان ممثل مصر ، لم يشر الى ذلك بكلمة واحدة ، ولكننا في هذا العام عندما قمنا ، في الحقيقة ، بالقبض على أسرى حرب مصريين وبالعثور على ذخيرة مصرية في أرضنا ، فان ممثل مصر يقول انه ينبغي لنا أن نقوم بمبادرة للسلام . وانني أشكره كثيرا .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الجمعية أنه بالاضافة الى البنود التي أعلنتها في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر التي تغطي الفترة حتى بعد ظهر ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ، سوف تستمع الجمعية الى خطاب ملك المغرب يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / . .